

على الخلاف

السعودية تكسب: برلمان مصر

القاهرة - جلال خيرت

نكسة ثانية حلت بمصر أمس. الدولة العربية المركزية التي خسرت وخسر العرب معها حرب 1967، في نكسة اعتقدنا أنها الأولى والأخيرة، بدأ حكامها الجدد في الساعات الماضية، مسرعين نحو تسليم السعودية جزيرتي تيران وصنافير الاستراتيجية عند مدخل خليج العقبة. وفي أقل من 30 دقيقة، مرر البرلمان أمس اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، متجاهلاً الموقف الشعبي الراض للتنازل عن الجزيرتين لمصلحة الأخيرة، والأحكام القضائية التي أكدت سيادة مصر عليهما. واستند البرلمان إلى تقارير حكومية داعمة للاتفاقية، رافضاً مناقشة أي وثائق مدافعة عن السيادة المصرية، ومتجاهلاً مطلب المعارضة بضرورة أن يكون التصويت على الاتفاقية من خلال النداء باسم كل نائب.

وما بدأ أمس، رضوخاً برلمانياً للسلطة السياسية بالتصويت على الاتفاقية، قابله رد فعل غاضب في نقابة الصحفيين، التي استعدت درجتها الخارجي ذكريات «ثورة 25 يناير»، خاصة بعدما اقتحمته قوات الأمن في محاولة لفض اعتصام المئات من الصحفيين والناشطين وشخصيات مثل حمدين صباحي وخالد علي. الأمر الذي أدى إلى أن تعيش النقابة يوماً كاملاً تحت «الحصار». وردد الصحفيون والمحتشدون هتافات ترفض التنازل عن الجزيرتين، وأخرى مناهضة للسياسة، داعين إلى التزام الأحكام القضائية، بينما أكد صباحي أن ما حدث هو بمثابة «حنث» بالقسم الذي أداه الرئيس ونواب البرلمان، مشيراً إلى أن ما يجري في البرلمان يعكس ضغوطاً ممنهجة مارستها أجهزة الدولة على النواب.

وبالعودة إلى الجلسة البرلمانية، فإن رئيس مجلس النواب، علي عبد العال، بدأ وكأنه نجم ما وصفه البعض بـ«المسرحية الهزلية» التي استمر عرضها أربعة أيام تحت قبة البرلمان قبل الوصول إلى المشهد الختامي: «تنازل بثلاثين دقيقة». ورأى عبد العال أن برلمانه «ليس لديه ما يخفيه» بخصوص الاتفاقية، نظراً إلى أن «الجميع حريص على المصلحة العام». ووبر الموافقة بأنها جاءت «بعد الاطلاع على ما قدمته اللجنة القومية التي شارك فيها رجال القوات المسلحة... والقاعدة الحاكمة للقوات المسلحة أن الذي حارب وضحي من أجل الوطن، لا يمكن أن يعرف (معنى) التفريط».

أحمد شفيق: الجزر مصرية



آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، إنه أحد الطيارين الذين كلفهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، المشاركة في سرب الطيارين الذين أغلقوا مضيق تيران في 15 أيار عام 1967، لمواجهة التحركات العسكرية الإسرائيلية. وأشار إلى أن هذه الخطوة تعطي حوافز إضافية لشق قناة إسرائيلية بديلة تربط البحرين الأحمر والمتوسط، وقد يقام مشروع لسكة حديدية للهدف ذاته. ويُعد شفيق من بين الشخصيات التي يجري الحديث عنها باعتبارها منافساً محتملاً للسياسة في انتخابات الرئاسة في العام المقبل، وهو يقيم في الإمارات، ويحتفظ بعلاقات جيدة مع السعودية، حرص على إظهارها في مداخلة، في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس.

جدير بالذكر أنه بعد موافقة البرلمان، تصبح الاتفاقية أمام رئيس الجمهورية الذي عليه التصديق عليها كي تنشر في الجريدة الرسمية، وهذا أمر يبقى رهناً بـ«أجندات الرئاسة» السياسية، وبالتالي من غير المعروف متى يحصل.

وسام منى

ثمة في مصر من لا يريد قراءة التاريخ واستخلاص دروسه... أو ربما يُعَمَّن جيداً في قراءته ويصِرُّ على تكراره! في الواقع، لا يمكن وضع سياسات الرئيس عبد الفتاح السيسي إلا في سياق أحد هذين الاحتمالين. يتجاهل «المشير» تجارب مثني عام، على الأقل، حفل بها تاريخ مصر الحديث، حتى ليخال لك أنه يهوى الانزلاق إلى الحفر ذاتها التي سقط فيها أسلافه، من «عهد الخديوي»... إلى «حكم المرشد».

لعلها الخبرة السياسية المفقودة لرئيس آت من خلفية عسكرية هي التي تجعله راغباً في تسيير شؤون البلاد والعباد وفق «كاتالوغات» أسلافه، بكل تناقضاتها، مجتمعة.

ليس التقليد عيباً، بطبيعة الحال، فالحكم استمرارية، وما هو إلا تراكم لخبرات سابقة... ولكن ذلك التقليد قد ينقلب كارثة، إذا ما جرى في سياقه تجاهل تداعيات خطيرة ترتبت على الخيارات السابقة لهذا الحاكم أو ذاك.

يوم ارتدى «المشير» بزته العسكرية المزدانة بالأوسمة والنياشين، واعتلى يخت «المحروسة» الملكي، في افتتاح «قناة السويس الجديدة»، بدأ أشبه بالخديوي إسماعيل وهو يفتتح المشروع التاريخي الذي رسم مستقبل مصر منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا: هدر الخديوي أموال الخزينة على مظاهر البذخ، وهو ما قام به السيسي، بحيثية مختلفة هذه المرة، وهي الرغبة في تنفيذ أوامره بإتمام المشروع خلال عام واحد؛ استوحى فكرة القاهرة الخديوية في مشروع سُمي العاصمة الجديدة... ثم سار على خطى الخديوي نفسه في جعل مصر رهينة رأس المال الخارجي بنسخته الحديثة، والأكثر توحشاً، أي صندوق النقد الدولي.

ويوم أمعن السيسي في تضيق المجال العام أمام القوى السياسية - حتى تلك المنضوية في سياق ما كان يعرف بـ«ائتلاف 30 يونيو» - بدأ كأنه يغرف من «كاتالوغ» الرئيس جمال عبد الناصر الذي سارع، بعد «ثورة 23 يوليو»، إلى اتخاذ قرارات ذات تأثير مشابه، ليس أقلها حل الأحزاب وفرض الأحكام العرفية، وحصر القرار السياسي بـ«الحزب الواحد»، ما شكّل اللبنة الأولى في عملية بناء «دولة المخابرات»، التي أعلن «الزعيم» نفسه سقوطها بعد هزيمة عام 1967.

ويوم انتشى السيسي بفوز دونالد ترامب، بدأ كأن صدق العبارة الشهيرة لأنور السادات، وهي أن «99 في المئة من أوراق اللعبة في يد أمريكا»، قد راح يتردد مجدداً في أروقة قصر الاتحادية... وبقيّة الحكاية معروفة!

ويوم اختار السيسي أن يصير لمصر برلمان، وظيفته الوحيدة أن يكون «واجهة» لتمرير القرارات، كان بذلك يقتدي ببرلمانات حسني مبارك، ولكن هذه المرة، وبرئيس يتجاوز أحمد فتحي سرور بأشواط في استخفافه بمبادئ الدستور!

وليس أخيراً... حين جعل السيسي مصر تسيير خلف القرار السعودي، لم يختلف بذلك عن سلفه محمد مرسي، حين جعل قطر وصبةً على شؤون «الأهل والعشيرة».

كل ما سبق يتكثف اليوم في ملف واحد هو تيران وصنافير. اتخذ السيسي قرار التنازل عن الجزيرتين للسعودية، وجنّد لتمرير الصفقة كل أجهزة الدولة، من الداخلية إلى الخارجية والإعلام... ومستخدماً كل «كاتالوغات» العهود السابقة.

«كاتالوغ» الخديوي إسماعيل سيجرّ على مصر - وقناة السويس تحديداً - كارثة حتمية، لن تستفيد منه سوى إسرائيل، بمشاريعها المعنلة والمبينة، وهو تحذير لم يعد مقتصرأ على معارضين مثل خالد علي، بل صار محط حديث شخص من النظام القديم، مثل أحمد شفيق.

و«كاتالوغ» جمال عبد الناصر في شقّه المتعلق بتضيق المجال العام، وخنق الصوت المعارض، سيجعل اتفاقية تيران وصنافير مفتقدة للشرعية الشعبية... وستتحول «دولة المخابرات» التي منعت بالأمس مجرّد تجمّع شعبي صغير «دفاعاً عن الأرض»، مقدّمة لهزيمة ثانية.

و«كاتالوغ» أنور السادات القائم على التفريط بالسيادة خدمة لمشاريع الخارج سيحوّل الأرض المصرية محوراً لمخططات إقليمية، عنوانها العريض «كامب ديفيد 2».

و«كاتالوغ» حسني مبارك/ فتحي سرور لن يؤدي في النهاية سوى إلى تصادم بين السلطات الدستورية من المؤكد أن مصر في غنى عنه.

... وأما «كاتالوغ» محمد مرسي فسيفرّس انتقال مصر من الوصاية القطرية إلى الوصاية السعودية، وحينها لن يعجب أحد إن تكرر معها سيناريو «العزلة القطرية»، في حال قررت في يوم من الأيام أن تتحرر من قيد «طويل العمر»... أو ربما خليفته الجاري إعداده للملك.



استمادت نقابة الصحفيين ذكريات «ثورة 25 يناير، ضد مبارك (أ ف ب)

الاتفاقية بتأييد من «ائتلاف دعم مصر»، «حزب المصريين الأحرار»، و«حزب النور» السلفي، مع العلم بأن موقف الأخير شكل مفاجأة بالنسبة إلى البعض، ولكنه كان طبيعياً بالنظر إلى الروابط المتينة التي تجمع بين التيار السلفي في مصر والحاضرة السعودية التقليدية. وجدير بالذكر أن غالبية نواب «حزب الوفد» الذي يُعدّ جزءاً من «ائتلاف دعم مصر»، لم تلتزم قرار الهيئة العليا للحزب الصادر قبل ساعات من التصويت، والداعي إلى رفض الاتفاقية.

وقبل الجلسة العامة بوضع ساعات، كانت الاتفاقية قد مُرّرت عبر لجنة الدفاع والأمن القومي، التي أنهت مناقشتها في أقل من 90 دقيقة، مكتفية بالمناقشات التي جرت في اللجنة التشريعية، في ما بدا إجراءً شكلياً فحسب. تزامناً، أرسل رئيس «ائتلاف دعم مصر»، رسالة إلى أعضاء ائتلافه، يطالبهم فيها بضرورة حضور جلسة التصويت «إعلاءً للمصلحة الوطنية»، ومشيداً بتحملهم الانتقادات والضغوط الشعبية التي يتعرضون لها لرفض الاتفاقية. ويُعدّ ترسيم الحدود البحرية مطلباً سعودياً منذ نحو 10 سنوات، فيما جرت مناقشات موسعة للاتفاقية على مدى ست سنوات، تضمنت 11 جولة اجتماعات للجنة ترسيم الحدود البحرية، والتي كثفت اجتماعاتها بالتزامن مع المنح المادية السعودية في أول عامين من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وفي معلومات «الأخبار»، فإن «جهة سيادية» استندت في الدراسة التي أعدها لتأكيد السعودية الجزيرتين، إلى «قرار الرئيس الأسبق حسني مبارك رقم 27 لسنة 1990 حول تعيين الحدود البحرية المصرية، والمنشور في الجريدة الرسمية العدد 3 في 18 كانون الثاني 1990»، والذي جرى «إثباته رسمياً في الأمم المتحدة»، وتشير الدراسة إلى «تطور مفاوضات المتبعة منذ نهاية القرن التاسع عشر، من خلال وثائق تاريخية، من بينها خرائط تعود لعام 1897، تقول إن الجزيرتين تقعان